

التعليم العالي في الوطن العربي بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير

علي الحوات^(*)

الهدف

إن الهدف الاساسي لهذا البحث هو تحليل، وإلى حد ما، تقييم التعليم العالي العربي بشكل شمولي وعام ومن زاوية محدّدة؛ وهي مدى ملاءمته لحاجات التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق الهدف الرئيسي المذكور أعلاه سيعرض هذا البحث بشكل موجز إلى ظهور التعليم العالي العربي كأداة واستراتيجية لبناء المجتمع الحديث بعد استقلال العرب عن الاستعمار الأوروبي، وإلى أن بناء وتكوين المجتمع الحديث تطلّب تأسيس جامعات ومعاهد عليا تسهم في هذه العملية. وفعلاً تأسست الجامعات في كل البلاد العربية تقريباً، وخرّجت أجيالاً من الكفاءات والكوادر للعمل في مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من ذلك فالتعليم العالي كما سيحاول هذا البحث توضيحه لا يزال يتصف بالكم دون النوع، ويواجه معادلة صعبة وهي التوازن بين الطلب الاجتماعي على مؤسساته التعليمية، والمحافظة على جودته ونوعيته حتى يسهم بشكل فعّال في إشباع حاجات التنمية في البلاد العربية.

وفي سياق هذا التحليل سيحاول هذا البحث تحديد التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي العربي، ومن ثمّ تقديم مقترحات وتوصيات ببدائل وخيارات بنائية ومنهجية لجعله أكثر ارتباطاً وتفاعلاً مع عمليات التنمية العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

التعليم العالي والمجتمع العربي الحديث

بدأ التعليم العالي (الجامعي) في الوطن العربي منذ بداية الحضارة العربية الإسلامية في شكل مساجد وجوامع تدرس القرآن الكريم وعلومه والمذاهب الفقهية في الحديث وعلم

(*) جامعة الفاتح - طرابلس - ليبيا.

الكلام، ومن الطبيعي أن هذا النوع من التعليم العالي كان منصباً ومهتماً بالعلوم الإسلامية ومحاولة إيجاد حلول فقهية للمشاكل اليومية في المجتمع الإسلامي، وقد حافظ هذا النوع من التعليم العالي على وحدة الفكر واللغة والثقافة العربية، وأعطى للعرب هوية حضارية محدّدة ومتميزة. ومع انهيار الدولة العربية تخلف الوطن العربي علمياً وحضارياً بفعل ظروف تاريخية خارجة عن إرادته لفترات طويلة تزيد عن 600 سنة، وفي هذه الفترة توقف التعليم العالي عن النمو والتطور وأصبح تعليمًا جدلياً نظرياً يدور في حلقة مفرغة، وعندما انفصل العرب عن السيادة العثمانية وجدوا أنفسهم أمام تكنولوجيا الغرب الحديثة التي جاءت في شكل أساطيل وجيوش تغزوهم أو في شكل قوافل تجارية برية وبحرية تنقل البضائع إلى أسواق مدنهم وقراهم، وعندما اندلعت حروب التحرير والاستقلال عن الاستعمار الأوروبي أدرك العرب مدى تخلفهم عن الغرب الأوروبي، وعندما انتهت حروب التحرير والجهاد ونال العرب استقلالهم وكونوا دولهم المستقلة عن الغرب، كان العلم والتعليم أول الاستراتيجيات والخطط الوطنية لبناء وطنهم وإعادة أمجادهم. ومن هنا ظهر القادة والمعلمون العرب الذين يدعون للأخذ بأساليب التعليم الحديث والأخذ بتقنيات الغرب المتقدمة أملاً في تكوين المجتمع العربي الحديث، وعلى هذا الأساس نشأت مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والمعاهد العليا) في كل بلدان الوطن العربي تقريباً، وبذلك تعتبر الجامعة المؤسسة التعليمية الأكثر انتشاراً والأسمى مكانة في الوطن العربي إذ لا يخلو بلد عربي في الوقت الحاضر من جامعة واحدة على الأقل.

وتعتبر الجامعة العربية بصفة عامة جامعة ناشئة وشابة، إذ إن حوالي 80% منها لا يزيد عمرها عن 30 عاماً، وقد شهد العقدان الأخيران على وجه الخصوص نمواً ملحوظاً في هذا المجال، كما يوجد في الواقع تفاوت وتباين كبير بين الجامعات العربية من حيث الحجم، فهناك جامعات صغيرة جداً، لا يزيد فيها عدد الطلاب عن خمسة آلاف طالب بينما هناك جامعات يزيد فيها عدد الطلاب عن 50 ألف طالب، ويقدر عدد طلاب الجامعات العربية (بدون المعاهد العليا) حالياً بأكثر من مليون ونصف المليون طالب وطالبة، وتتركز الجامعات العربية غالباً في المدن الكبيرة والمراكز الحضرية باستثناء بعض البلاد العربية مثل مصر وليبيا والمغرب والأردن والجزائر. كذلك تختلف الجامعات العربية من حيث التخصص والاهتمام العلمي، فهناك جامعات عامة وشاملة تضم معظم التخصصات مثل جامعة القاهرة وجامعة دمشق وجامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة الفاتح بطرابلس ليبيا وجامعة الملك سعود بالرياض بالسعودية، بينما هناك جامعات متخصصة مثل جامعة الفاتح للعلوم الطبية بطرابلس ليبيا وجامعة التكنولوجيا بالأردن، أو جامعات العلوم الزراعية.

والمهم أن الجامعات العربية كمؤسسات للتعليم العالي تضع من بين أهم أهدافها إعداد القوى البشرية المؤهلة في مختلف الميادين ونشر الثقافة والقيام بالبحث العلمي والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة تلبية حاجات سوق العمل من الخبراء والمختصين، وهناك يظهر السؤال الأساسي لهذه الورقة وهو: إلى أي مدى يستجيب التعليم العالي لحاجات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية؟ كما أنه على ضوء تطور

المجتمع العربي المعاصر يظهر سؤال آخر وهو: هل هناك ضرورة لتنويع مؤسسات التعليم العالي وبرامجها حتى يمكن الاستجابة لحاجات التنمية العربية في بداية القرن الحادي والعشرين؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين يتطلب منا العودة لتقييم ما أنجزه التعليم العالي في مسار نموه وخدمته للمجتمع العربي، وعلى ضوء ذلك يمكن استنتاج مواطن الضعف والنقص، ومن ثم تحديد مدى الحاجة إلى بدائل جديدة للتعليم العالي أو تنويع برامجه ومؤسساته ليتلاءم وحضارة القرن الحادي والعشرين.

التعليم العالي العربي: إنجازات وعقبات

لا شك في أن التعليم العالي العربي حقق إنجازات كبيرة، كمية وكيفية، وأسهم في بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، فقد أنشئت الجامعات والمعاهد العليا التي درست ودرّبت وخرّجت أجيالاً من الموظفين والأخصائيين في مختلف شؤون الحياة في المجتمع العربي الحديث، بل إن هؤلاء الخريجين حلّوا تدريجياً محل الكثير من الموظفين والخبراء الأجانب الذين كانوا يسيرون دواليب الدولة في الوطن العربي خاصة إبان الفترات الأولى للاستقلال في معظم البلاد العربية. كما أن التعليم العالي أسهم بقدر كبير إلى جانب مؤسسات أخرى في إعداد المواطن وتحقيق فكرة المواطنة، ولولا التعليم الحديث لما تكوّن المواطن العربي الذي يشعر بالانتماء للوطن والأمة العربية، ولولا التعليم الحديث لظلّ المواطن العربي يعيش ويموت في قالب القبيلة والقبلية والطائفية، فبفضل التعليم الحديث تكوّنت فكرة المواطنة وفكرة الحقوق والواجبات في الدولة الحديثة في الوطن العربي، وبفضل التعليم الحديث توسعت آفاق ومدارك المواطن العربي وأصبح يحس ويشعر بوطنه ومشاكله والعالم ومشاكله، وبالإضافة إلى ذلك فإن التعليم الحديث بما في ذلك التعليم العالي وما صرف عليه من أموال وميزانيات وبذل فيه من جهود، كان ولا يزال ضرورة حياتية تقتضيها المسؤولية الخلقية للدولة والمسؤولية الاجتماعية لإدارة الدولة، وكذا الاستمرار في بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي بشكل عام.

وبالرغم من كل ما سبق من إنجازات، فإن تطور التعليم العالي في الوطن العربي قد واجه ولا يزال يواجه مشاكل وتحديات وانتقادات قوّتها ظروف المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي ينتمي إليه ويتفاعل معه، وهي مشاكل وتحديات وصعاب تؤثر في كفاءته الداخلية والخارجية، وكما يحدد أحد خبراء التعليم العالي العربي مشكلته - أي التعليم العالي العربي - فيقول إن النمو الكمي الكبير الذي تحقق لم يواكبه تطوير نوعي، كما أن محاولات الإصلاح التربوي الكثيرة التي شهدتها التعليم العالي العربي قد غلب عليها التفكير التقليدي وطفى عليها طابع النقل والاستعارة من النماذج الأجنبية، ولم تتّصف بطابع التجديد والابتكار والملاءمة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البيئة العربية المعاصرة⁽¹⁾.

(1) محمد نبيل نوفل، ومروان راسم كمال: التعليم العالي في الوطن العربي، نظرة مستقبلية، المجلة العربية للتربية، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، ديسمبر 1990، ص 25.

والمعضلة الكبرى التي يواجهها التعليم العالي العربي على أية حال هي كفاءة الخارجية وخاصة من حيث نوعية الخريجين ومدى تطابق إعدادهم وتدريبهم مع حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقدرة سوق العمل على استيعابهم، وتزداد المشكلة تعقيداً بكثره العوامل والضغوط الاجتماعية الكثيرة التي تؤثر في سياسات القبول للتعليم العالي، وخاصة الطلب الاجتماعي المتزايد على الدراسة الجامعية، واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها دون النظر في جدوى هذه الدراسة وتأثيرها في الحياة أو دون النظر في نوعية الشهادة التي يتحصل عليها الخريج الجامعي. يضاف إلى ذلك أن معظم البلاد العربية ليس لها خطط أو تصورات واضحة عن حاجتها من القوى العاملة ذات المستوى العالي، ويترتب على هذا كله (مع وجود نقص كبير في نسبة خريجي التعليم العالي بالنسبة إلى الشريحة العمرية (18 - 23) وإلى عدد السكان عن المعدلات العالمية والمعدلات المطلوبة) وجود فائض من خريجي بعض التخصصات مثل العلوم الإنسانية والآداب والقانون والاقتصاد، الأمر الذي ينعكس عنه بطالة مقنعة أو سافرة بجانب نقص شديد في تخصصات أخرى مثل التقنية المتقدمة، واستيراد العمالة الأجنبية كما هو الوضع في كثير من البلدان العربية خاصة النفطية منها⁽²⁾.

وفي سياق تحليل وتقييم العلاقة بين التعليم العالي العربي والتنمية بخاصة، من منظور دور البحث العلمي في التنمية، يمكن القول بأن العلاقة بين البحث العلمي وعمليات التنمية لاتزال واهية وضعيفة جداً، فمعظم مشروعات التنمية تعتمد على البحث العلمي الذي ينجز ويتم في الخارج بواسطة الشركات العالمية وبيوت الخبرة الأجنبية، كما أن المشروعات الإنمائية نفسها تعتمد على الإنتاج الأجنبي في كل شيء تقريباً وتنتهج أسلوب «تسليم المفتاح»، وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاستيراد في مجال المشروعات الصناعية والهندسية يصل إلى ما بين 70 - 100 بليون دولار أميركي سنوياً، بينما لا تزيد المدخلات المحلية في هذه المشاريع عن 15% من التكاليف الإجمالية. ففي عقد الستينات والسبعينات مثلاً استوردت البلاد العربية حوالي 600 مشروع في مجال البتروكيماويات والهيدرو كربونيات واشترك في تصميمها وتوريدها أكثر من 80 شركة أجنبية، وفي بعض الأحيان تضمنت العملية عقوداً جزئية تشمل عمليات تجميع محلية على مستوى العناصر والاستشارة والتصميم مما سمح باستخدام مدخلات من الصناعات والخبرات المحلية، إلا أن معظم المشاريع كانت بصفة عقود شاملة «تسليم مفتاح» وقد تمت هذه المشاريع بأدنى حدود المشاركة من قبل الجامعات ومراكز البحوث والعلماء المحليين. إن هذا النوع من مشاريع التنمية هو الأسلوب الذي سيبقي الوطن العربي تحت قبضة الاستيراد والتبعية الأجنبية بالرغم من أنه للوهلة الأولى يُفرح الكثيرون، فمثل هذه الأساليب المتمثلة في ضعف إشراك الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي في مشروعات التنمية، هي التي تؤدي إلى عدم ظهور نشاطات إبداعية محلية أو تقنية عربية ذاتية⁽³⁾.

(2) المصدر نفسه، ص 20.

(3) منير حسن نايفه، وآخرون: توظيف الخبرات العلمية العربية المهاجرة في قضايا التعليم العالي والبحث =

ويعلّل بعض الباحثين العرب المهاجرين في الخارج ضعف الترابط بين التعليم العالي كمؤسسات الأبحاث والتنمية كما ظهر في الوضعية السابقة، بالأسباب والعوامل التالية:

- (1) نقص الكفاءات القادرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة والتعامل مع الكميات المتزايدة من المعلومات التقنية.
- (2) نقص المؤسسات المختصة التي تسهر على أنشطة البحث والتطوير الضرورية لاستيعاب التقنية الحديثة.
- (3) نقص المعلومات والخبرات الكفيلة بتحديد الحاجات في مجال التكنولوجيا حسب الأولويات.
- (4) نقص الخبرة في التطبيق وإدماج العلوم والتكنولوجيا في العمليات الإنمائية بالنسبة إلى ميداني التعليم والصناعة.
- (5) نقص التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكزها البحثية والصناعية والمؤسسات الحكومية.
- (6) تجزئة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية في الوطن العربي.
- (7) غياب العمل المشترك بين البلدان العربية في تنسيق وإدارة عمليات نقل المعرفة والتقنية واستخدامها.

هذا وتؤسّس وجهة النظر السابقة على ضعف التفاعل بين التعليم الأساسي ومؤسساته البحثية. والتنمية خلاصة أو نتيجة مفادها أن النسبة الكبيرة من بحوث أساتذة الجامعة تتّجه إلى أبحاث بعيدة عن التنمية المحلية، فهي معدّة لغرض النشر في الخارج من أجل الالتحاق بالجامعات الأجنبية ولو لفترة قصيرة أثناء عطل الصيف، أو لغرض متطلبات الترقية في الجامعات، فكان التنمية ومشكلاتها لا تجذب العلماء العرب للبحث فيها بسبب الاعتماد المستمر على الخبرة الأجنبية في مشروعات التنمية العربية.

وعلى أية حال، وكما اشرنا من قبل، فإن التعليم العالي العربي يواجه وهو يدخل القرن الحادي والعشرين تحديات كثيرة ستؤثر على طبيعته ودوره وكفاءته الداخلية والخارجية ولعل من أهم هذه التحديات الرئيسية ما يلي:

أولاً: التحديات الاجتماعية

يواجه التعليم العالي طلباً اجتماعياً كبيراً على مؤسساته، وهذا يعود إلى النمو السكاني السريع واتساع شريحة العمر (18 - 23) واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها بغض النظر عن جدوى هذه الدراسة، وجدوى الشهادة الجامعية التي يتحصل عليها الطالب. ومعظم أنظمة التعليم العالي العربية تقف عاجزة أمام هذه الأزمة، فهي متذبذبة،

= العلمي في الوطن العربي، دراسة قدّمت إلى المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر 16 - 19 مايو (أيار) 1996، وثيقة رقم (10) إعداد شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج، ص (11).

فتارة ترفض وتعرقل الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وتارة أخرى تضع معايير وقواعد وعراقيل أمام القبول في الجامعات، وهذه الخطوات غالباً غير مجدية في التخطيط للتعليم العالي، كما أن معظم الدول العربية ترضخ في النهاية للأمر الواقع وتقبل الأعداد المتزايدة من حملة الشهادة الثانوية العامة في كل عام دراسي، بالإضافة إلى ذلك فإنه على الرغم من التوسع الكمي الكبير فإن نسبة الطلاب الجامعيين إلى عدد السكان إلى الشريحة العمرية المناظرة لا تزال قليلة جداً، وما لم تضع الدولة العربية سياسات واضحة للقبول في الجامعات وربطها باحتياجات التنمية وسوق العمل، فستظل الجامعات العربية تخرج أفواجا من الطلاب لا عمل حقيقياً لهم، بل غالباً ما يحشرون ويكدسون في وظائف إدارية وجهاز إداري متضخم أصلاً بالعمالة والبطالة المقنعة.

ويضاف إلى ما سبق تركيز التعليم العالي في العواصم والمدن الكبرى، مما يضعف من إسهامه في تنمية الريف والزراعة، ويساعد على الهجرة من الريف إلى القطاع الحضري ويقلل من تكافؤ الفرص. إلا أنه يجب ملاحظة أن هناك الكثير من البلاد العربية بدأت تنشئ الجامعات والمعاهد العليا في الأرياف والمدن الصغيرة، إلا أن هذه الخطوة إذا لم تدرس بتأنٍ وعناية ويخطط لها فقد تكون أحد مواطن الخطر التي تهدد التعليم العالي، بمعنى أن هذه الجامعات تنشأ على عجل وغالباً لأسباب سياسية واجتماعية، دون أن تتوافر لها المقومات الأساسية للعمل الجامعي، وعلى وجه التحديد دون أن تتوفر لها الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للقيام بعمل علمي سليم، فهذه الجامعات ستخرج في النهاية خريجين ذوي مستوى علمي ضعيف يضر الوطن العربي أكثر مما يفيد.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

يواجه التعليم العالي أزمات مالية واقتصادية باستمرار، وذلك بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم، وتمويل التوسعات المختلفة في الجامعات وزيادة عدد طلابها وتقلص ما تخصصه البلاد العربية للتعليم العالي في ميزانياتها السنوية والإنمائية تحت ضغوط التقشف وترشيد الإنفاق وارتفاع الديون الخارجية لمعظم البلدان العربية وندرة الموارد المالية، وهذا مما يجعل التعليم العالي في السنوات الأخيرة يعيش ضمن حلقة مفرغة أثرت في وظائفه التدريسية والعلمية والاجتماعية، فهو لم يعد قادراً على تخريج نوعية جيدة من الطلاب وغير قادر على الإسهام في البحث العلمي المرتبط بخطة النمو الاجتماعي والاقتصادي، وأمام هذه الصعوبات المالية فلا بد من التفكير في بدائل وأساليب جديدة لتمويل التعليم العالي، وإلا سيظل هذا النوع من التعليم غير قادر على مواكبة الطلب الاجتماعي عليه وغير قادر على تلبية حاجات التنمية من الكفاءات والقدرات البشرية الكفوءة. هذا ويتوقع أن يرتفع الإنفاق على التعليم العالي، ويبدو أن البلاد العربية تكاد تصل إلى حدود قدرتها في الإنفاق عليه دون أن تصل إلى تحقيق أهدافها، وتؤكد كل البحوث والدراسات في مجال اقتصاديات التعليم، والتعليم العالي بوجه خاص، على ضرورة إعادة النظر في الأفكار والممارسات التي تحكم هذا النوع من التعليم، وذلك بالوصول إلى

المعادلة الصعبة جداً التي تتطلب الخروج من الأنماط الفكرية التقليدية التي تحكم تخطيط وتسيير التعليم العالي في البلاد العربية، وقد يتطلب ذلك أيضاً إعادة هيكلة التعليم العالي بكامله وابتكار أنماط جديدة منه غير مألوفة في الوطن العربي.

ثالثاً: التحديات التخطيطية والمنهجية

يواجه التعليم العالي العربي عدم توازن واضح في هيكل تخصصاته العلمية حيث تلاحظ زيادة القبول في تخصصات العلوم الإنسانية والآداب والقانون والفنون ونقص القبول في تخصصات العلوم الأساسية والهندسة والتقنية والعلوم التكنولوجية المتقدمة. ولعدم التوازن هذا تاريخ طويل لا نرغب الخوض فيه في مثل هذا البحث المختصر. ولكنه تاريخ يعود إلى أن فلسفات التربية العربية عندما شرعت في تخطيط التعليم في الستينات وفي أوائل الاستقلال كانت تفصل في تفكيرها بين العقل وتقسمة إلى مادة وروح، وبالتالي قسمت المناهج التربوية إلى مناهج تستجيب للجانب المادي ومناهج تستجيب للجانب الروحي، دون أن تأخذ بالنظرة الشاملة إلى الشخصية أو العقل وتنظر إليه كواحدة واحدة، واتجهت الفلسفات التربوية في الستينات هذا الاتجاه تحت تأثير التقاليد الأوروبية التربوية الكلاسيكية أو ما يعرف في تاريخ التربية «بالنموذج اللاتيني للتربية». وعلى أية حال كان من نتائج هذا التفكير التربوي العربي أن ظلت المناهج التربوية العربية في المدارس الثانوية والجامعات، وبالتالي عقول الطلاب وشخصياتهم منقسمة بل ومتصارعة بين ما يعرف في الجامعات العربية بالكلديات النظرية والكلديات العلمية، وهو تقسيم فيه كثير من الخلط والمغالطة، فليس هناك علوم نظرية وعلوم علمية. العلم كيان واحد يسفر عن نتائج وحقائق تبني وتؤسس عليها تقنيات وتطبيقات مختلفة في الحياة العملية.

ومهما يكن الأمر، فاعتقد أن الحاجة ماسة وشديدة إلى إعادة النظر في هذا التقسيم وإعداد الطالب بمنهج تربوي شامل متكامل فيه العلوم والآداب وفيه العلوم الروحية والعلوم المادية، خاصة وأن مواطن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون ملماً بقدرات ومهارات وثقافات أكثر من إعداداته في قوالب جامدة من التخصصات، وهذه القدرات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين لا تأتي ولا يتحصل عليها الطالب إلا بمنهج جامعي متكامل شامل يربّي في الطالب القدرة على التفكير والإبداع والتعامل مع عالم صغير وكبير في آن واحد، وعالم بسيط ومعقد في آن واحد، وعلى أية حال فإن إحدى الدراسات قد حللت هذا الخلط وعدم التوازن في هيكل التخصصات العلمية، وأشارت إلى أنه بلغ عدد الطلاب المسجلين في مرحلة الليسانس والباكوريوس داخل البلدان العربية وخارجها في نهاية العام الجامعي 84 - 1985 حوالي مليون ونصف مليون طالب وطالبة، وبدون شك فإن هذا العدد الآن أكبر مما كان عليه، ويتوزع هؤلاء الطلاب على التخصصات المختلفة على النحو التالي:

أ) العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية 64% (العلوم الاجتماعية 47% والعلوم الاقتصادية 17%).

ب) العلوم الأساسية والتطبيقية 36% (العلوم الأساسية 9% والطب 9% والهندسة

12% والزراعة 6%(4).

وهكذا نلاحظ من البيانات التي أوردها الاستاذين د/ نوفل ود/ مروان أن المختصين في العلوم الأساسية والتقنية يزداد قليلاً عن ثلث الطلاب العرب، بينما تبلغ نسبة المختصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية حوالي الثلثين، وهي نسبة تعكس الكثير من عدم التوازن في هيكل التخصصات العلمية في الجامعات العربية، كما أنها لا تتفق ومتطلبات التنمية وسوق العمل التي تتطلب كثيراً من مختصي العلوم الأساسية والتقنية والهندسية، والحقيقة أن قلة الإمكانات في معظم الجامعات العربية وضعف قدرتها على الاستيعاب في بعض التخصصات يقف حجر عثرة أمام الكثير من الطلاب الراغبين في دراسة العلوم الأساسية والطب والهندسة والإلكترونيات. والواقع أن هذا الوضع في الجامعات العربية يحتاج إلى نظرة جديدة، وتفكير مبدع لإيجاد حلول وبدائل لمشكلة عدم التوازن في التخصصات العلمية، وإنني أعتقد أن التعليم العالي العربي في حاجة ماسة إلى ابتكار نوع من التعليم العالي الذي يسمح بالتخصص الدقيق ويسمح في الوقت نفسه بالإعداد الشامل والمتكامل للطلاب، وهذا لن يتحقق إلاً بإلغاء فكرة الشعب الأدبية والعلمية في مناهج التعليم الثانوية العام ويستعاض عنها بشعب متخصصة مثل الشهادة الثانوية العامة في الآداب والعلوم الإنسانية، والشهادة الثانوية العامة في العلوم الأساسية، والشهادة الثانوية العامة في التقنية (تخصص معين) والشهادة الثانوية العامة في الاقتصاد والإدارة، وفي كل مجال من المجالات السابقة يدرس الطالب مواد أدبية وعلمية، بمعنى إذا كان الطالب متخصصاً في الاقتصاد والإدارة فلا بد أن يدرس نسبة من مواد العلوم الأساسية وإذا كان الطالب متخصصاً في العلوم الأساسية فلا بد أن يدرس نسبة من مواد العلوم الإنسانية والآداب بمعدل (25 - 75%) وبهذه الطريقة ينتقل الطالب إلى التعليم الجامعي بتخصص معين إلى حد ما ويتعمق فيه في الجامعة، وبالطريقة نفسها على الطالب الجامعي أن يدرس المواد الأدبية والعلمية في آن واحد مهما كان تخصصه، فإذا كان يدرس هندسة مثلاً فلا بد أن يدرس نسبة من مواد العلوم الإنسانية والآداب بواقع 25 إلى 75%، وإذا كان الطالب يدرس التربية أو القانون مثلاً فلا بد أن يدرس نسبة من مواد العلوم الأساسية بواقع 25 إلى 75%. بهذه الطريقة يتحرر الطالب من الانقسام العقلي المفروض عليه (أدبي - علمي) وتتحرر الجامعات العربية من تقسيم منهجي لا مبرر له يعود إلى التاريخ أكثر مما يرتبط بالحاضر وضرورات المستقبل، والمحصلة في النهاية أن يتخرج الطالب (إذا جمع بين المواد العلمية والأدبية) بتخصص محدد واضح وإدراك واسع لوطنه ومشكلاته، وللعالم ومشكلاته المادية والاجتماعية في آن واحد. إن مجتمع القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى مواطن متعدد القدرات واسع الإدراك قادر على حل المشكلات الحياتية التي تواجهه، وقادر على التكيف مع متطلبات اقتصاد وحياة سريعة التطور والتغير والتحول، والواقع نحن في حاجة إلى تخريج طالب يعرف كيف يفكر؟ ولسنا في حاجة إلى طالب يدرس الأفكار ويحفظها دون وعي بمضامينها المختلفة.

(4) محمد نبيل نوفل، ومروان راسم كمال، مصدر سبق ذكره، ديسمبر 1995، ص 18.

ومن أهم التحديات التخطيطية التي يواجهها التعليم العربي وترتبط بمدى ملاءمته لحاجات التنمية الاقتصادية مسألة العلاقة التخطيطية بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية أو علاقة المخطط التعليمي بالمخطط الاقتصادي، ومن الناحية النظرية تبدو هذه العلاقة في اعتبار التعليم العالي كأهم مصدر لإعداد الكوادر المهنية المتخصصة، لذلك سعت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلاد العربية وطوال السنوات الماضية إلى ربط سياسات التعليم العالي بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبحيث -على الأقل من الناحية النظرية - أن شكّلت الخطة التعليمية والتي تتضمن جانباً خاصاً للتعليم العالي جزءاً لا يتجزأ من الخطة العامة للتنمية⁽⁵⁾. إلا أنه بالرغم من هذا الموقف النظري فهناك - في الواقع - دائماً اختلاف في وجهات النظر بين المخطط التعليمي والمخطط الاقتصادي في معظم البلدان العربية؛ فعلى سبيل المثال ينظر المخطط التعليمي للتعليم والتربية كمشروع حضاري شامل يعد الإنسان من جميع جوانب حياته السلوكية والمهنية والحضارية وعلاقته بالوطن، بينما ينظر المخطط الاقتصادي في الغالب للتعليم وخاصة التعليم العالي كمشروع استثماري واقتصادي بحت ويدخل ضمن حسابات التكلفة والأرباح والخسائر.

ويمكن بوجه عام تحديد الصعوبات التالية في إطار العلاقة بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي؛ وهي:

(1) وجود فجوات في الإحصاءات والمعلومات التعليمية، فالإحصاءات التعليمية عادة ما تكون عامة جداً، لا تفيد المخطط الاقتصادي كثيراً فهي إحصاءات إعلامية أكثر منها تحليلية لغرض التخطيط الاقتصادي.

(2) تواجه الكثير من البلاد العربية نقصاً في المعلومات عن احتياجاتها من القوى العاملة بحسب المهن والتخصصات والنشاطات الاقتصادية، وبالتالي لا يستطيع المخطط التعليمي وضع خطة تعليمية لإعداد وتأهيل القوى العاملة المطلوبة لفترة زمنية طويلة.

(3) يحدث في كثير من الأحيان، وفي كثير من البلاد العربية، عدم اعتراف الاقتصاديين والماليين بوجهات نظر رجال التربية والتعليم والتقليل من أهميتها انطلاقاً من نظرة اقتصادية مادية نفعية محضة للخطط والبرامج الإنمائية، وحساباً لندرة الموارد المالية وصعوبة توزيعها على القطاعات الاقتصادية والإنمائية المختلفة، فلا يقدّر أو يدرك هنا بالتحديد الدور الحضاري والثقافي والأخلاقي للصرف وتمويل نشاطات التعليم العالي والبحث العلمي.

(4) قلة التشريعات القانونية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المخطط التعليمي والمخطط الاقتصادي أو بين الخطط التعليمية والخطط الاقتصادية، فهذه العلاقات غالباً ما

(5) علي الحوات: دراسة قطرية عن واقع التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية وعلاقته بالتنمية وسوق العمل، أعدت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «اليكسو» في إطار مشروع دراسة مؤسسات التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي، 1997. (دراسة غير منشورة).

تقوم على عرف إداري أو توجيهات إدارية أكثر ما تقوم على قواعد قانونية وتشريعية، وذلك كان يصدر الوزير المختص قراراً بتشكيل فريق عمل فني أو لجنة استشارية للتخطيط الإنمائي، يكون من بين أعضائها بعض المختصين في التعليم بما في ذلك التعليم العالي. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى تشريعات وقوانين مفصلة تحكم وتضبط هذه العلاقات المتبادلة بين فعاليات التعليم وفعاليات الاقتصاد والتنمية الشاملة. وعلى ذلك يمكن القول بضعف القاعدة التشريعية في معظم البلاد العربية التي تحدد العلاقة بين الخطط التعليمية والخطط الاقتصادية، أو بين المخطط التعليمي والمخطط الاقتصادي، وأن الواقع الفعلي لهذه المسألة يتم العمل فيه وينظم بأعراف إدارية وتوجهات عامة، أكثر من الاعتماد على تشريعات ولوائح قانونية مفصلة، ورغم ذلك والحق يُقال فإن المناخ العلمي السائد في البلاد العربية هو الاعتراف بهذه العلاقة المهمة، وهذا ما سيؤدي إلى إصدار تشريعات وترجمتها في شكل مؤسسات تخطيطية قريباً في ما يبدو الآن.

رابعاً: تحديات تكنولوجيا المعلومات والعولمة

يقف العالم جميعاً على عتبات عصر جديد، وهذا العصر مخيف للجميع مخيف للمتقدم وللمتخلف على حد سواء، فقد يدمر العالم المتقدم نفسه بخطأ؛ لتتصور حدوث خلل فني لا يمكن التحكم فيه في إحدى المحطات النووية في العالم، ولنفرض انفلات الزمام من علماء هندسة الجينات والهندسة الوراثية، كأن تظهر أمراض جديدة تقضي على الجنس البشري لا سمح الله. وهذا العصر مخيف أيضاً للمتخلف لأنه لا وجود له فيه، فإن كل ما يحلم به رغم كل خطط التنمية وفي ما توحى المعطيات الحالية هو أن يحصل على التعليم الأساسي والغذاء والعلاج والدواء والسكن وبعض الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهذه آمال كلها من المشكوك أن يحققها العالم الثالث، بما في ذلك منطقة الوطن العربي حتى نهاية القرن الحادي والعشرين. إذن فالعصر الجديد مخيف للإنسانية جمعاء، وبالرغم من ذلك فلا بدّ من الأمل والعودة إلى الخلف. فلا بدّ للبلاد العربية أن تخطط وتهيئ مؤسساتها لهذا العصر الجديد عصر التقنية والمعلومات والعولمة، وبما في ذلك إعادة النظر في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وعندما نقيّم واقع التعليم العالي العربي من زوايا إنجازات التقنية والمعلومات نلاحظ أن بعض البلاد العربية تملك نصيباً لا يستهان به من المباني والأجهزة والتقنيات المتقدمة في جامعاتها، بينما هناك بلاد أخرى لا يتوفر لها حتى الحد الأدنى من التجهيزات والتقنية، وعلى أية حال سوف تفرض تكنولوجيا المعلومات الحديثة والعولمة واقعاً جديداً في مجال التعليم وبخاصة التعليم العالي، إلى جانب المجالات الحياتية الأخرى، ويتطلب الأمر بدون شك أن تغير جامعات الوطن العربي من فلسفاتها ومناهجها ومؤسساتها إذا أرادت أن تدخل عالم القرن الحادي والعشرين. ولحل المؤسسات التعليمية التقليدية والأساتذة والطلبة بدأوا يدركون بعض التغيرات التي جاءت بها التكنولوجيا الحديثة والعولمة، ومن أولى هذه التغيرات القناعة بأن عمليات التعليم والتعلم يمكن أن تكون خارج أسوار الجامعة،

وأن المفهوم التقليدي للجامعة والكلية يمكن أن يطور ويجدد بل ويتغير كلياً ويأخذ شكلاً آخر مختلفاً عن الشكل القديم، وهذا الاتجاه يزداد قوة وسرعة ليس في الوطن العربي فقط بل في جميع أنحاء العالم تقريباً.

التعليم العالي العربي: بدائل وخيارات لحاجات التنمية المستقبلية

هذه بعض التحديات والعقبات التي تواجه التعليم العالي العربي، وهناك من التحديات والصعاب الأخرى التي لا يتسع المجال لتحليلها وذكرها في هذا البحث. والسؤال المهم الآن؛ ماذا يمكن أن يعمل قادة التعليم العالي العربي لملاءمة أنظمتهم التعليمية العالية لواقع اجتماعي واقتصادي جديد في أوطانهم وفي العالم؟ خصوصاً وأن معطيات الاتصال السريع والعولمة ستذيب الفوارق الجغرافية والاجتماعية بين الناس، سواء أكانوا طلاباً أو مواطنين وعمالاً في سوق العمل؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتفي في الواقع رسم خطط واستراتيجيات جديدة للتعليم العالي، وتقتفي أيضاً منهجية وتفكير تجديدي وإصلاح تربوي أساسي ينطلق من حقيقة أساسية: وهي أن التعليم العالي ليس بالضرورة أن يكون بهذا الشكل التقليدي القائم الآن في الوطن العربي، وليس بالضرورة أن يكون حكومياً تديره وتموله الدولة بالكامل، بل يمكن أن يؤسس التعليم العالي ومؤسساته بجهود أهلية غير حكومية، ولكن بدعم ورعاية مباشرة من الدولة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاستراتيجية التعليمية الجديدة تقتفي القناعة الكاملة بأن أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو تحسين نوعية التعليم بجميع مراحله وربطه بالحياة وسوق العمل، وإعداد المواطن ذي المداير الواسعة، والقادر على الإبداع والقادر على خلق فرص العمل لنفسه ولغيره من أبناء مجتمعه، أي تكوين الطالب الواثق بنفسه وبقدرته وبحيث يستطيع أن يكتشف المجهول ويغامر ويكافح من أجل تنمية نفسه ومجتمعه، ومثل هذا الطالب في نظري لا يمكن أن يتم إعداده في إطار هذه الأنظمة التعليمية التقليدية التي تؤكد إعادة إنتاج نفسها، وتؤكد بتقنياتها التربوية التقليدية التلقين والحفظ والقوالب الجاهزة من التفكير والسلوك. إن إعداد مواطن القرن الحادي والعشرين العربي لا بد أن يتم إعداده، في نظري، في نظام أو أنظمة تعليمية تتصف بالعصرية والحداثة وبالمرونة والرؤية المستقبلية وإفصاح مجال واسع وكبير للفروق الضرورية بين الطلاب كإفراد، وبين الجماعات والفئات والمستويات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، مع التأكيد والإيمان المطلق بأن من مسؤولية الدولة دائماً دعم التعليم بكل مراحله والصرف عليه وتمويله ولو جزئياً، لأن التعليم والتعليم الرفيع هو أمل الأمة العربية في البقاء في عالم القرن الحادي والعشرين. ووجهة النظر هذه ترفض كل الدعوات، مهما كانت، التي تنادي بتخلي الدولة عن التعليم العالي، وتقييد فرص القبول فيه، والخطر يكمن في أنه إذا ما قبلنا هذه الدعوة ونجحت، فمعنى ذلك هو جعل التعليم العالي تعليمياً تطبيقياً نخبوياً للصفوة والقادرين عليه مالياً. وهذا ما يتنافى أساساً مع مبدأ ديمقراطية التعليم، ويتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية والاعتماد على التعليم كأداة للحراك الاجتماعي، والتنمية البشرية المستدامة ورفع المستوى المعيشي

والحضاري لآبناء الوطن العربي.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن تنمية القرن الحادي والعشرين سواء في الوطن العربي أو في العالم، هي تنمية متخصصة نوعية تقنية لا يستطيع أن يعمل في مؤسساتها ويتعايش معها إلا الإنسان ذو التعليم العالي والمختصص والقادر على الإبداع والخلق والتفكير المتجدد، وهذه الصفات لا يمكن إيجادها في مجتمع أمي أو مجتمع تتوقف فيه جهود نشر التعليم العالي بين مختلف فئاته وطبقاته الاجتماعية. إذن الأمر في غاية الأهمية، خاصة إذا أدركنا أن شبح الأمية لا يزال يسيطر على الوطن العربي، فالوطن العربي يدخل القرن الحادي والعشرين وما يزيد على 40% من سكانه الكبار (15 سنة فأكثر) أميين، ويصل عددهم إلى أكثر من 65 مليون أمي⁽⁶⁾. بالإضافة إلى ذلك فلا يمكن توفير قوى عاملة فنية لاقتصاد حديث أساسه العلم والتقنية والمعلومات، والأمية من أهم صفات القوى العاملة بشكل عام. وهذا يتطلب في اعتقادي ضرورة إجراء تغييرات هيكلية ونوعية في أنظمة التعليم العالي العربية حتى يكون أكثر كفاءة وملاءمة لمتطلبات وحاجات التنمية في عالم القرن الحادي والعشرين، ويكون - أي التعليم العالي العربي - أداة فعالة لرفع مستوى معيشة الكثير من المستويات والفئات الاجتماعية في الوطن العربي من النساء وأبناء الريف والفقراء والمهمشين في البوادي والأرياف والأحياء الفقيرة في مدن الصفيح.

وفي الواقع يصعب في مثل هذا البحث المختصر الدخول إلى تفاصيل التغييرات والتجديدات المطلوبة في بنية التعليم العالي العربي، وربما يحتاج هذا إلى وقت طويل للتخطيط وإلى جهود مؤسسات وفرق عمل وخبراء وعلماء، ولكن بشكل عام وموجز يمكن القول بأن هناك حاجة إلى تنويع مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، أي إن هناك ضرورة ملحة لبدائل جديدة لمواءمة التعليم العالي لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي، ويمكن تبرير هذا الاتجاه التجديدي إلى المعطيات المهمة التالية:

(1) إن التعليم العالي يتميز بأنه يشكل أحد المفاتيح لتحريك عجلة العملية الأوسع نطاقاً اللازمة للتصدي لتحديات العالم المتغير الآن.

(2) إن مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المؤسسات والمنظمات الأكاديمية والعلمية والمهنية تشكل عاملاً ضرورياً في التنمية وفي تطبيق الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية.

(3) إن ثمة حاجة إلى توافر رؤية جديدة على صعيد التعليم العالي تجمع بين مقتضيات عالمية التعليم على هذا المستوى وضرورة توافر المزيد من الملاءمة فيه بغية الاستجابة لمتطلبات المجتمع الذي يعمل في إطاره، وتركز هذه الرؤية الجديدة على مبادئ إثراء وإغناء الحياة الأكاديمية والاستقلال النسبي للمؤسسات الجامعية مع التشديد على مبدأ خدمة المجتمع⁽⁷⁾.

(6) محمد نبيل نوفل، ومروان راسم كمال: التعليم العالي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 10 - 50.

(7) اليونسكو: بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي، باريس، منشورات اليونسكو، 1995، ص ص 19 - 20، دراسي باللغة العربية.

ومهما كان الأمر، فإن البدائل والخيارات الضرورية، وتنوع البرامج والمؤسسات التعليمية العالية تبدو في الميادين والمجالات التالية:

أولاً: لا بدّ من إعادة هيكلة الجامعات بحيث تكون هناك جامعات متخصصة متقدمة موجهة للبحث العلمي الأساسي والتطبيقي، ويوجه لهذه الجامعات الطلاب الموهوبون والذين يتحصلون على درجات عالية في الشهادة الثانوية العامة، وهذه الجامعات يجب أن تمولها وتصرف عليها الحكومات العربية بالكامل.

ثانياً: إيجاد جامعات أو كليات جامعية توجه لإعداد قوة العمل بشكل عام، وليس من الضروري أن تتجه هذه الجامعات للبحث العلمي المتقدم وإنما ترتبط مباشرة باحتياجات وتطورات سوق العمل، ويمكن أن يدخل إلى هذه الجامعات الطلاب من ذوي الدرجات المتوسطة أو الطلاب الذين يظهرون قدرات علمية، وهذا التوجه يتطلب تكوين مكاتب لإرشاد وقبول الطلاب في الجامعات على أساس تحليل قدراتهم، فلا يقبل الطلاب على أساس المجموع العام فقط كما هو حاصل الآن في معظم البلاد العربية، ويمكن أن تؤسس هذه الجامعات بجهود حكومية وأهلية مشتركة، أو تنشأ في شكل مؤسسة تعليمية خاصة يبيع رأسمالها في شكل أسهم مفتوحة للمؤسسات العامة والخاصة والأفراد.

ثالثاً: الجامعة الشاملة وتقوم على أساس تجميع معاهد أكاديمية وتقنية داخل مؤسسة واحدة وتقديم برامج قصيرة وبرامج طويلة في المؤسسة ذاتها، وتهدف إلى تطوير الإعداد المهني وزيادة فاعليته عن طريق ربطه بالبحث العلمي وربط البحث العلمي بحاجات التنمية وسوق العمل وعمليات الإنتاج وهذه التجربة ثبت نجاحها في ألمانيا⁽⁸⁾.

رابعاً: إعطاء الأولوية للمعاهد التي تسهم في المجتمع أكثر من غيرها، وفي عالم يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع، فإن العلوم التي تستحق اهتماماً كبيراً من جانب الحكومة وغيرها من هيئات التمويل والتكنولوجيا هي العلوم المرتبطة بخدمة التنمية والمجتمع، وقد تجد الهيئات الممولة نفسها في حيرة بين الحاجة لإعطاء الأولوية للمجالات التي تعطي عائداً اجتماعياً أعلى على المدى الطويل، وبين إرضاء الطلب الاجتماعي على التعليم العالي تحت ظروف ميزانية قاسية، وأحياناً تخل الحكومات هذه المشكلة بخلق معاهد مفتوحة وبدائل من التعليم عن بعد، بعد أن أثبتت كفاية عائداتها بدرجة معقولة في كثير من بلدان العالم. ومن البدائل الأخرى المتاحة اجتذاب الدعم الخاص، ولكن هذه البدائل بمفردها لا تكفي أبداً، ويستلزم دور الدولة بوصفها «المطور» أن تتحمل مسؤولياتها في حشد الموارد المالية والفنية والبشرية، وبناء الهياكل الضرورية لإنتاج الكوادر المهنية المطلوبة من تكنولوجيين وباحثين ومديرين، وفي توفير الإعداد في مجالات التخصص الأقل تمتعاً بالتقدير والتي يسهل إهمالها، وتوليد المعرفة والخبرة التي تلزم قطاعات الاقتصاد المختلفة حتى تتقدم.

(8) محمد نبيل نوفل، ومروان راسم كمال: مصدر سبق ذكره، ص 40 - 14.

خامساً: توجيه الاستثمار إلى أجهزة الرقابة على الجودة والحوافز إذا كانت الدولة عاجزة عن توفير التعليم العالي لكل من يرغب فيه، فإن الميزات الشخصية المرتبطة به سوف تحفز الجهود الفردية التي ستتكاثر حتى تشبع الحاجة الاجتماعية، وهكذا فإن أحد المجالات الحيوية للاستثمار العام (الحكومي) يكمن في الأجهزة التنظيمية والحافظة (بما في ذلك البث الكفء للمعلومات الخاصة بالتكاليف مقابل الناتج للمعاهد المختلفة) حتى يمكن التوفيق بين الحاجة إلى مستويات كافية والحاجة إلى تجنب التدخل بشكل قد يأتي بنتائج عكسية إذا ما أدى تثبيط مبادرات التجديد وتوفير خدمات التعليم بواسطة القطاع الحر.

سادساً: إعطاء الأولوية في بعض الظروف لاساليب بديلة عند توفير التعليم العالي، فعلى سبيل المثال يمكن إشباع الحاجة إلى الفنيين المؤهلين الذين توجد لديهم قدرة خاصة في كثير من الاوقات، وغيرهم من المهنيين، بتقديم برامج أقصر للمرحلة العالية ولنقل مدتها سنتان أو ثلاث سنوات بدلاً من خمس إلى سبع سنوات في المعاهد الفنية وكليات خدمة المجتمع والجامعات المفتوحة. وقد ثبتت جدوى البرامج المنتهية عندما يجري التركيز فيها على المجالات الشديدة التخصص التي من خلالها يشق الخريجون طريقهم بسهولة نحو سوق العمل.

سابعاً: الاستثمار في الجماعات التي تفتقر إلى التمثيل الكافي كالنساء أو الطلاب من أصل ريفي، أو الطلاب من الأحياء الفقيرة في المدن، ويتطلب دور الدولة باعتبارها «أداة المساواة والعدالة الاجتماعية» توجيه قدر لا بأس به من استثمارها إلى هذه الفئات الاجتماعية لكي يكون هناك توازن في اشتراك المجتمع ككل، وتعد الوحدة الوطنية وروح العدالة الاجتماعية اللتان تنتجان عن ذلك من الأهداف العليا لكل البلاد العربية.

ثامناً: إعطاء أولوية استثمارية للتوجيه المهني والإرشاد في القسم العالي من المستوى الثانوي لتعريف الطلاب وأسرههم بالآفاق التعليمية والمهنية في المستوى العالي، فبالمساهمة في القرارات الضرورية الأكثر رشاداً تستطيع الدولة أن تحدث تنسيقاً أكثر فعالية بين التعليم العالي المتوسع وفرص العمل⁽⁹⁾.

تاسعاً: تأسيس برامج التعليم العالي التعاوني وهو نوع من التعليم يقوم على المزج بين الدراسة والعمل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج، ومن مزايا هذا التعليم أنه يحقق أهدافاً متعددة منها تخفيف الطابع النظري المجرد الذي يسيطر على معظم مناهج مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وكذلك الربط القوي بين التعليم وسوق العمل وإتاحة فرص التعليم للذين يعملون ولا تسمح لهم ظروفهم بالدراسة النظامية المستمرة، وكذلك يمكن في إطار هذا النوع من التعليم استخدام إمكانات المؤسسات الإنتاجية في التعليم مثل المصانع والورش الكبرى.

(9) أخذت النقاط رابعاً وخامساً وسادساً وسابعاً من: جاك حلاق: الاستثمار في المستقبل، تحدي الأولويات التعليمية في العالم النامي، ترجمة وفاء حسن وهبة ومراجعة جابر عبد الحميد جابر، عمان، منشورات 1992، ص ص 173 - 175.

عاشراً: تشجيع إنشاء الجامعات أو الكليات الجامعية أو المعاهد العليا الأهلية بواسطة المواطنين القادرين على إنشاء مثل هذه المؤسسات التعليمية، ويمكن أن تتعاون الدولة والشعب في إنشاء مثل هذه الجامعات كأن تقدم الدولة الأرض أو المباني والتجهيزات، وتقوم المؤسسات الخاصة أو الأفراد بتمويل البرامج التعليمية ودفع رواتب أعضاء هيئة التدريس، ويمكن أن تنشأ هذه الجامعات في شكل مؤسسات تعليمية مساهمة، أي يكون رأسمالها عبارة عن أسهم تطرح للبيع في المجتمع، وتتقاضى هذه الجامعة رسوماً من الطلبة، وتدخل في استثمارات مع القطاع العام أو الخاص.

حادي عشر: إنشاء صندوق وطني للتعليم العالي في كل بلد عربي يكون رأسماله بمساهمة من الدولة وتبرعات المؤسسات العامة والخاصة والأفراد، ويمكن أن يقوم هذا الصندوق بمشاريع إنشاء الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد العليا، ومنع قروض للطلبة المتفوقين، وللطلبة ذوي الظروف الاجتماعية الصعبة، وكذلك تمويل البحوث الجامعية المرتبطة باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد عربي خاصة.

ثاني عشر: اتخاذ كل الإجراءات العلمية والفنية والإدارية لتقييم مناهج الجامعات، بحيث تهتم هذه المناهج بنوعية التعليم وجودته، ومحاولة الاستجابة للطلب الاجتماعي على التعليم العالي. وإلى جانب ما سبق فمن الضروري إعداد الطالب للعمل والعيش في مجتمع يرتبط ويتفاعل مع العالم بكل تعقيداته وتطوراته الاقتصادية والثقافية والتقنية، وفي الوقت نفسه يكون هذا الطالب محافظاً على هويته الثقافية معتزلاً بها أمام معطيات العولمة وسرعة تدفق وتنقل الأفكار والقيم والثقافات عبر وسائل الاتصال الحديثة. إن مثل هذا التجديد والإصلاح التربوي يتطلب، برأيي، إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي بما يتفق وتشجيع وإثراء وإغناء الحياة الجامعية وتشجيع الإبداع والتفكير الحر والبحث العلمي الأصيل. إن ما يهدد التعليم العالي العربي، برأيي، ليس العولمة وما تطرحه وسائل الاتصال الحديثة، وإنما الذي يهدده حقيقة هو الجمود الفكري والانغلاق والانعزال والخوف من الجديد، إن ما يجب أن نعتمده ونتنتجه فلسفات التعليم العالي العربي هو تحصين الطالب وتنمية قدراته المختلفة وزرع الثقة بذاته وبثقافته وأصوله الحضارية والتاريخية، وإذا ما تمّ هذا التحصين فسيتعامل هذا الطالب مع العولمة ومع العلم ومع العالم بكل ثقة وبكل اعتزاز بالذات، وهذا لن يتحقق في نظري إلا بالتخلي عن الأساليب التقليدية في تخطيط المؤسسة التعليمية (الجامعة) (والتوجه) لأن تكون معملاً يجري التجارب ويختبر ويخطئ ويصيب في إطار من الاعتزاز بالهوية الثقافية العربية والتعامل والتفاعل مع الثقافة العالمية بكل أنماطها وأشكالها.

والخلاصة إن الجمود والانعزال هو الموت البطيء والتعليم والتعلم هو الحياة الزاهرة لكل أبناء الوطن العربي ليسهموا في بناء وطنهم ويستردوا مكانتهم ودورهم في الحضارة العالمية الإنسانية.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- (1) اليونسكو، بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي (باريس: منشورات اليونسكو، 1995).
- (2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، تونس، ديسمبر 1990.
- (3) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر 16 - 19 مايو 1996.
- (4) الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد الثاني والثلاثون، عمان، كانون الثاني (يناير) 1997.
- (5) جاك حلاق: الاستثمار في المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي، ترجمة وفاء حسن وهبه، مراجعة جابر عبد الحميد جابر، (عمان: منشورات مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية «يوندباس» 1992).
- (6) علي الحوات: دراسة قطرية عن واقع التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية وعلاقته بالتنمية وسوق العمل، أعدت هذه الدراسة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «اليكسو» في إطار مشروع دراسة مؤسسات التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي 1997 (دراسة غير منشورة).
- (7) علي الحوات: التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق (طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس العالمية، 1996).
- (8) منير حسن نايفه، وآخرون: توظيف الخبرات العلمية العربية المهاجرة في قضايا التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دراسة قدمت إلى المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر 16 - 19 مايو (أيار) 1996، وثيقة رقم (10) إعداد شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج.

ثانياً: باللغة الإنكليزية

- (1) UNESCO, Higher Education Staff Development; Directions for the twenty first century (Paris; UNESCO, 1974).
- (2) UNESCO, International Bureau of Education, PROSPECTS; Quarterly review of Comparative Education, vol. XXV, No. 4, December, 1995.
- (3) - Highlights from the First World Congress of Education International, the work of first world congress meeting in Harare (Zimbabwe) from 19 to 23, July, 1995.
- (4) - Jacques Delaors (editor), Learning the Treasure Within, Report to UNESCO of the International Commission on Education for the Twenty - First Century, Paris, 1996.